الاتحاد ساهم في إصدار قرارات وتشريعات عززت من دور المصانع

الخرافي: أولوية «اتحاد الصناعات» تعديل قانون المناقصات ووقف تعديلات «العمل الأهلي»

«لولا وجود اتحاد الصناعات لما كانت هناك صناعة بالكويت»

طارق عرابي

أكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ضرورة تعديل قانون المناقصات المركزية الجديد لما له من تأثير سلبي على الصناعة الوطنية، والرجوع إلى القرار الذي كان مطبقا في الثمانينيات، والذي كان يحمل رقم 7 لسنة 1986 والمتعلق بأولوية المنتج الوطني.

وأعرب الخرافي في كلمته أمام الجمعية العامة العادية السابعة والعشرين لاتحاد الصناعات الكويتية عن أمله في أن يتفهم مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الأمة أهمية تعديل هذا القانون لما فيه مصلحة المصانع الكويتية بشكل عام.

كما تطرق الخرافي إلى التعديلات الجديدة التي تمت مناقشتها في مجلس الأمة مؤخرا والمتعلقة بقانون العمل في القطاع الأهلي، مؤكدا أن عددا من ممثلي القطاع الخاص وعلى رأسهم غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد المصارف قد اجتمعوا مع أعضاء مجلس الأمة لتوضيح وجهة نظرهم فيما يتعلق بالأبعاد السلبية لمثل هذه القرارات التي من شأنها أن تعمل على كل الشركات العاملة في القطاع الخاص.

أما على صعيد الجمعية العمومية، فكان الخرافي قد استعرض في تقرير مجلس الإدارة أهم إنجازات اتحاد الصناعات الكويتية خلال السنة المالية المنصرمة قائلا: «واصل اتحاد الصناعات الكويتية جهوده الرامية إلى خدمة القطاع الصناعي في الكويت، والعمل على تعزيز مزاياه على مختلف الأصعدة، بالتعاون مع كل الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، مسترشدا في تلك الجهود بالتوجهات السامية لصاحب السمو الأمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، ومتخذا في الوقت نفسه العديد من الخطوات المدروسة والفاعلة لتحقيق الرؤية السامية التي تهدف إلى تفعيل دور الصناعة ورفع مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي».

وأضاف: على الرغم من كل الظروف المحيطة بالقطاع، من إصدار قرارات وقوانين عدة قد تعيق مسيرة الصناعة، وتعرقل الإنجاز، إلا أن أسرة اتحاد الصناعات عملت جاهدة لبذل كل الجهود ومتابعة القضايا العالقة بشكل دائم بين أروقة المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة، وذلك في سبيل تذليل العقبات التي تواجهها المصانع الكويتية تارة، والخروج بنتائج حقيقية تصب في صالح الجسد الصناعي في الكويت تارة أخرى.

وتابع الخرافي: «كما سبق وأكد أول رئيس لاتحاد الصناعات العم خالد الصانع أنه (لولا وجود اتحاد الصناعات الكويتية لما كانت هناك صناعة بالكويت)، فإنني أقول إن هذه المقولة حقيقية، فالاتحاد ساهم منذ نشأته في إصدار العديد من القرارات والتشريعات التي عززت من دور المصانع الكويتية ودعمت مسيرتها، ومن هنا أؤكد أنه قد آن الأوان لأن يأخذ هذا القطاع مكانه الصحيح على قائمة الإنجاز والتطوير».

وأكد الخرافي أن السنة المالية الماضية شهدت العديد من الإنجازات التي حققها الاتحاد خدمة للقطاع الصناعي، من بينها تسهيل العديد من الإجراءات للصناعيين عن طريق الربط مع بعض المؤسسات ذات الصلة بهدف تقليص الدورة المستندية، كذلك تنظيم دورة جديدة لمعرض الصناعات تحت رعاية سمو الأمير وحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، إلى جانب تنظيم حزمة من البرامج التدريبية التي شارك بها عدد من ممثلي المصانع المحلية الأعضاء، ومشاريع للتوظيف في المصانع المحلية، إضافة الى الحملة التوعوية بالقطاع الصناعي التي تجسدت في ماراثون رياضي في صبحان.

وفي ختام كلمته، أعرب الخرافي عن خالص شكره وامتنانه لكل الأعضاء الداعمين لجهود الاتحاد وكل المؤسسات والجهات الداعمة للاتحاد على مدار العام لتطوير وتنمية الصناعة المحلية.

حسين الخرافي متوسطا خالد المضف وأحمد القضيبي (قاسم باشا)

عمومية الشركة انتخبت مجلس إدارة جديداً لثلاث سنوات مقبلة

الحميضي: 45 مليون دينار محفظة «تحصيلات» أغلبها في السوق المحلي

الشركة تسعى إلى استقطاب عقود جديدة خلال الفترة المقبلة

يوسف لازم

قال رئيس مجلس إدارة شركة تصنيف وتحصيل الأموال (تحصيلات) عبدالله الحميضي إن عام 2018 كان امتدادا للأداء التشغيلي على مستوى الشركة، حيث تابع مجلس الادارة تفعيل أغراض الشركة بالإضافة إلى تقديم روافد جديدة للايرادات بجانب روافد تحصيل ديون الغير وهو امتداد ما اتخذته الشركة من قرارات بتحويل عقار ارض مملوك لشركة تصنيف العقارية تابعة إلى عقار استثماري، حيث تم إنشاء وإنجاز مبنى استثماري عليه بمنطقة الفنطاس ـ التوسعة الشمالية، ونتيجة لتأجير العقار ادى ذلك إلى دخل وروافد جديد لإيرادات الشركة تظهر في البيانات المالية للسنة المنتهية في ديسمبر 2018.

وأضاف الحميضي في كلمته خلال الجمعية العمومية المنعقدة امس بنسبة حضور 97,26٪ انه بلغت الايرادات 474,1 ألف دينار لعام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 والتي بلغت 911,03 ألف دينار، كما أن الايرادات التشغيلية لعام 2018 بلغت 193 ألف دينار بالمقارنة مع 2017 حيث بلغت 73 ألف دينار.

وأوضح الحميضي أن أصول الشركة بلغت 5,96 ملايين دينار في 2018 وبلغ صافي حقوق المساهمين 5,64 ملايين دينار، في حين بلغت المصروفات في 2018 مبلغ 644 ألف دينار مقارنة بعام 2017 فقد بلغت 629 ألف دينار أي بزيادة المصاريف بمبلغ 15 ألف دينار نتيجة الاستبعادات التي تتم سنويا بين الشركة الأم وشركاتها التابعة والخاصة بترجمة العملات الأجنبية.

ولفت الحميضي إلى أن البيانات المالية للشركة حققت خسائر في العام المنتهي 2018 بمبلغ 172 ألف دينار بسبب انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات بالقيمة العادلة من بيان الدخل، مما أدى إلى الاعتراف بخسائر غير محققة.

وقال الحميضي إن محفظة الشركة تبلغ 45 مليون دينار أغلبها في السوق المحلي، مشيرا إلى أن الشركة تسعى الى استقطاب عقود جديدة من الشركات خلال الفترة المقبلة.

إلى ذلك، أقرت الجمعية عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتم تفويض مجلس إدارة الشركة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها، كما تم انتخاب مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات مقبلة ضم كلا من شركة دار الاستثمار ويمثلها عبدالله الحميضي، صالح مال الله، بسام المسلم، وشركة أدام كابيتال القابضة ويمثلها إبراهيم الصخي والعضو المستقل احمد الخلف.

عبدالله الحميضي خلال العمومية

طالب بضرورة تفعيل منظومة حكومية متكاملة لمواكبة «رؤية 2035»

الياقوت: وضع تشريعات جديدة مرنة الحل الأمثل لجذب الاستثمارات الأجنبية

قدم رئيس مجموعة الياقوت والشريك الإستراتيجي لمجموعة ليكسيس نكسيس العالمية، والمعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، خليفة الياقوت روشتة علاج متكاملة لمشكلة جذب الاستثمار الأجنبية، تتمثل في ضرورة صياغة تشريع جديد لجذب المستثمر، وتطوير بعض القوانين التي تعزز زيادة حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية مثل قوانين الملكية الفكرية وسد الثغرات الخاصة بالعلامات التجارية والملكية الفكرية.

وطالب الياقوت بضرورة إعادة النظر في قانون التحكيم الكويتي وإجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الدولية داخل الكويت لمراعاة عنصر السرعة والوقت، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية فيما بينها لتطبيق منظومة موحدة لتشجيع الاستثمار.

رؤية 2035

وأضاف في بيان صحافي، إن الكويت لا تنقصها أي مقومات لتحقيق رؤية 2035 والتي تطمح لوضع الكويت على الخريطة الاقتصادية والاستثمارية عالميا، بما يتلاءم وإمكاناتها المادية الكبيرة، موضحا أن الهيئة العامة للاستثمار تبذل جهودا مضنية في مجال جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الى الكويت، إضافة إلى أنها نجحت في الآونة الأخيرة في المساهمة بدخول عدد من الشركات العالمية للسوق الكويتي من خلال ما قدمته من تسهيلات وتوفير بيئة استثمارية مناسبة شجعت تلك الشركات على العمل في الكويت وهو ما وضح جليا خلال الفترة الأخيرة.

وأشار إلى أن جهود الهيئة العامة للاستثمار وحدها لا تكفي لتحقيق ما تطمح له رؤية 2035 من تنامي الاقتصاد الكويتي وارتفاع مؤشرات أداء السوق وما سيعكسه من إيجابيات كبيرة على كل الأصعدة الأخرى، مشيرا إلى أنه مازال هناك عدم تنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فنرى كل جهة تعزف منفردة بعيدا عن الأخرى ما يؤثر سلبا على الأداء الحكومي في مجال تشجيع الاستثمار وهو ما يمثل أهم عقبة في طريق جذب رؤوس الأموال للكويت.

استحداث تشريعات

وأشار إلى أن من بين الأمور المطلوبة جديا: استحداث تشريعات اقتصادية جديدة تعزز من تشجيع الاستثمار وتطوير بعض التشريعات القائمة لتتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية، مستشهدا على ذلك من خلال موضوعين، الأول «تنظيم مسألة التحكيم في الكويت»، حيث نجد المشرع الكويتي قد وضع ونظم مسألة التحكيم في عدد من المواد ضمن قانون المرافعات، وهذه المواد باتت قديمة جدا لا تواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية ومن ثم لا تلبي طموحات المستثمرين ما يجعلهم يذهبون إلى جهات تحكيم خارجية لما توفره لهم من سرعة ومرونة، وهو ما يجب معه إفراد تشريع مستقل يتناول مسائل التحكيم وتنظيمه وإجراءاته وآلية تنفيذ أحكامه، وبما يضمن للمستثمرين عنصري السرعة والمرونة عند نظر نزاعاتهم ويجعلهم يلجأون للتحكيم داخل الكويت بدلا من ذهابهم للخارج.

تنفيذ الأحكام

ولفت إلى أن الموضوع الثاني يتعلق بآلية تنفيذ الأحكام داخل الكويت، مستدركا أن القضاء الكويتي ينظر إلى حكم التحكيم الدولي باعتباره حكما أجنبيا ومن ثم فإن تنفيذه يتطلب رفع دعوى أمام المحكمة المختصة، والتي بدورها تنظر للحكم من الناحية الإجرائية الشكلية فقط وبغض النظر عن مضمونه، حيث تنظر هذه الدعوى أمام درجات التقاضي الـ 3 (المحكمة الكلية ـ محكمة الاستئناف ـ محكمة التمييز) وهو ما قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ الحكم لفترة زمنية تتراوح بين سنتين إلى 3 سنوات، فيجد المستثمر نفسه أمام مزيد من البطء والتأخير حتى بعد ذهابه للتحكيم في الخارج لتوفير عنصر الوقت حصوله على حكم تحكيم من الخارج.

خليفة الياقوت

«موديز» تثبت تصنيفات «وربة» مع نظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز»، جميع تصنيفات بنك وربة المدرج ببورصة الكويت، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وحسب بيان البنك على موقع البورصة، فقد ثبتت الوكالة تصنيفات الودائع طويلة الأجل عند (Baa2)، مع تأكيد التقييم الائتماني الأساسي عند (ba3)، وتقييم مخاطر الطرف المقابل عند (Baa1/P-2).

وأشار البيان إلى أن التصنيف الائتماني الأساسي للبنك عند (ba3) يعكس تقييم الوكالة بأن الحكومة مستعدة لتقديم الدعم اللازم للبنوك عند الضرورة، وذلك بعد رفع الحكومة حصتها بصورة مباشرة وغير مباشرة في بنك وربة.

كما يعكس موارد البنك المتينة التي تتمتع بالسيولة والتحسن التدريجي في رأس المال، علما بأن عوامل القوة تنخفض بسبب النمو السريع وارتفاع التركزات الائتمانية، والربحية المنخفضة، إلى جانب تركز القاعدة التمويلية.

يشار إلى أن ملكية وربة تتوزع بين 25,26٪ للهيئة العامة للاستثمار، و10,01٪ لمجموعة الساير، بالإضافة إلى 8,30٪ للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و7,35٪ لصالح عبدالله الشلفان.

وكانت أرباح البنك ارتفعت 71٪ في العام الماضي، لتصل إلى 12,74 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 7,45 ملايين دينار للعام 2017.

بمشاركة نخبة من العاملين بالبنوك الكويتية من البنك المركزي

«الدراسات المصرفية» يطلق البرنامج التدريبي «شهادة المدقق الشرعي المعتمد»

افتتح المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي برنامج «شهادة المدقق الشرعي المعتمد»، والذي شارك فيه نخبة من العاملين في مجال التدقيق الشرعي في البنوك الكويتية المحلية من بنك الكويت المركزي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الدولي، والبنك الأهلي المتحد، وبنك بوبيان، بالإضافة إلى مشاركين عاملين في جهات مختلفة، منها وزارتا الأوقاف والتربية.

ورحب الرفاعي بالحضور وشكر لهم مشاركتهم في هذا البرنامج القيم، حيث أصبح تطوير العاملين في مجال التدقيق الشرعي من أهم الموضوعات المطروحة للعاملين في قطاع التدقيق الإسلامي، وذلك وفقا لتصريح محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل عن إطلاق هذا البرنامج، ضمن إطار تعزيز التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، حيث أصدر «المركزي» بتاريخ 2016/12/20 تعليماته بشأن «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية»، متضمنة مجموعة العناصر المنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية، وغيرها من الموضوعات الهامة ذات الصلة.

وأضاف ان التدقيق الشرعي هو عمل أساسي من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها، وبينت الدراسات أن السوق الكويتي بحاجة إلى مزيد من الكوادر المؤهلة تأهيلا علميا ومهنيا جيدا، كما بينت حاجة الكوادر العاملة في هذا المجال حاليا إلى مزيد من التأهيل، وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في الكويت.

وأوضح انه انطلاقا من أهمية هذا القطاع، قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة «المدقق الشرعي المعتمد»، وقد تم تصميم هذه الشهادة، بحيث تغطي مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين، بما يحقق لها الشمول في مجالات نشاط الصناعة المالية الإسلامية.

وحث الرفاعي المشاركين على الاستفادة من هذه الفرصة لصقل مهاراتهم والعمل على التطوير من كفاءتهم، قائلا: «هذا البرنامج يقدم ولأول مرة في الكويت بهذه الصورة الفريدة، حيث تم الاسترشاد في إعداد هذه الشهادة، بأفضل الممارسات وأحدث المواد العلمية في هذا الخصوص، كما تتمتع شهادة المدقق الشرعي باعتماد بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومركز الكويت للاقتصاد الإسلامي».

لقطة جماعية للمشاركين بالبرنامج

أرباح الشركة تعادل أرباح «آبل» و«غوغل» و«إكسون موبيل» مجتمعة

«أرامكو» تتربع على عرش أرباح العالم

رويترز: كشفت وكالة «موديز» أن شركة أرامكو كانت الشركة الأكثر ربحية في 2018 بنحو 111 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 300 مليون دولار ربح صافي يومي للشركة.

وتعادل أرباح «أرامكو» أرباح «آبل» و«غوغل» و«إكسون موبيل» مجتمعة.

من جهتها، أفادت فيتش بأن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط عالميا من حيث الحجم، حيث في 2018 بلغ متوسط إنتاجها من السوائل ومن الهيدروكربون إجمالا 11,6 مليونا و13,6 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا، على الترتيب، وهو ما يفوق بكثير إنتاج المنبع للمنتجين العالميين والإقليميين المتكاملين مثل أدنوك وشل وتوتال وبي.بي.

وفي هذا السياق، يقول رئيس الأبحاث في الراجحي كابيتال مازن السديري، إن شركة «أرامكو» هي أكثر شركة لديها «spare capacity» في العالم، حيث إنها تمتلك قدرة إنتاجية تصل إلى 12 مليون برميل بينما تنتج حاليا 10 ملايين برميل.

ويؤكد أن أرامكو تمتلك قاعدة احتياطيات هي الأكبر عالميا، بحدود 266 مليون برميل، في حين أن احتياطي «إكسون موبيل» يقدر عند 20 مليون برميل فقط، وشيفرون عند 11,7 مليون برميل.

ويشير السديري إلى أنه لو جمعنا الاحتياطيات المثبتة (أي احتمالية استخراجها فوق الـ 90٪) مع الاحتياطيات المحتملة (قدرة استخراجها فوق الـ 50٪)، عندئذ ترتفع احتياطيات أرامكو لـ 810 ملايين برميل بما يعادل احتياطيات 7 دول مجتمعة التي تليها: روسيا، كندا، الإمارات، الكويت، إيران والعراق.

وتخطط أرامكو السعودية لإصدار سندات بقيمة 10 مليارات دولار هذا الأسبوع، بهدف تمويل استحواذها على حصة الأغلبية في سابك، بحسب مصادر لوول ستريت جورنال.

وهذه هي المرة الأولى التي تفتح فيها أرامكو دفاترها أمام المستثمرين.

وستستخدم أرامكو أموال هذه السندات من أجل تسديد الدفعة الأولى من قيمة الاستحواذ على حصة الأغلبية في سابك البالغة قيمتها 69 مليار دولار، مع دفع ما تبقى من قيمة الاستحواذ على أقساط.

ويأتي تحرك أرامكو للاستحواذ على حصة الأغلبية في سابك لتحقيق عدة أهداف، فشركة سابك هي رابع أكبر شركة كيمياويات في العالم، وتقدر قيمتها السوقية بـ 370 مليار ريال حسب إغلاق الأمس.

وسيعطي استحواذ أرامكو على حصة 70٪ من سابك قيمة مضافة لتنويع استثماراتها في قطاعي التكرير والبتروكيماويات، كما ستفتح الصفقة أسواقا جديدة لخام أرامكو، بالإضافة إلى النمو في مجال الكيمياويات الذي تعتبره أرامكو أمرا محوريا لاستراتيجيتها الخاصة بأنشطة المصب.

كما ستعزز الصفقة من قيمة أرامكو السوقية قبل طرحها العام المرتقب.